

أخيه، لم يقطع نزاعهما ما بينهما من صلة النسب، ولم يوهن ما بينهما من رابطة القرابة. وإذا كان القرآن قد وضع بهذا أصل التسامح في اختلاف السياسي بين المسلمين وإذا كان قد حكم بأن هذا الخلاف لا يؤثر في العقيدة الدينية ولا في الاخوة الإسلامية، فإن السنة النبوية قد زادت في هذا التسامح، وجعلت لكل طائفة من المسلمين الحق في أن تراعى ظروفها السياسية، فلم تبالغ في أمر الوحدة السياسية بينهم إلى الحد الذي لا تراعى فيه هذه الظروف، ولا تعطى فيه كل طائفة من المسلمين الحرية في توجيه سياستها توجيهها يلائمها. فقد عقد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قبيل الهجرة معاهدة مع الانصار أن يمنعوه مما يمنعون منه نساءهم وأبناءهم إذا هاجر إليهم، فكانت معاهدة دفاعية لا تكلفهم الا الدفاع عنه إذا قصده أحد بأذى، ولم تكلفهم أن يشاركوه في الهجوم على أحد من أعدائهم. فلما هاجر إلى المدينة وأراد أن يحاسب قريشا على اخراجها لهم من مكة، وعلى ما نهبته من دورهم وأموالهم، وعلى تعذيبها للمستضعفين من المسلمين الذين بقوا فيها، ترك أولئك الانصار على معاهدتهم الدفاعية، ولم يشأ أن يحملهم على مشاركته في الهجوم على قومه، لأن ظروفهم لم تكن تتحمل أن يشاركوه في هذا الهجوم، لحدائثة عهدهم بالاسلام، ولانه لم يكن بينهم وبين قريش ما كان بينها وبين المهاجرين. فمضى هو والمهاجرون وحدهم في ذلك الهجوم، عقب هجرتهم إلى المدينة، وقد بدأ هجومه على قريش في شهر رمضان من السنة الاولى للهجرة، فأرسل عمه حمزة ابن عبدالمطلب في ثلاثين رجلاً من المهاجرين، ليعترض عيراً لقريش آيبة من الشام فلما تصافوا للقتال جزبين الفريقين مجدى بن عمرو الجهنى، فأطاعوه وانصرفوا، وقد شكر له النبي صلى الله عليه وسلم عمله، لما كان من قلة عدد المسلمين وكثرة عدوهم.